ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

**JBAES:** مجلد (09)، عدد (01)، 2023، ص: 225-240

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

**موقع المجلة:** www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

# القدرة الشرائية في الجزائر - أسباب التراجع وإجراءات المعالجة- دراسة تحليلية

# Purchasing ability in Algeria - causes of decline and treatment procedures - an analytical study

**محمد عادل قصري، Kesri Mohamed Adel** [1] * M.kesri@univ-djelfa.dz،

**كمال كرمة، kerma kamal** k.karma@lagh-univ.dz،

[1] أستاذ محاضر أ، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة (الجزائر)

[2] طالب دكتوراه، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الأغواط (الجزائر)

**تاريخ الإرسال:** 2023/03/03 **تاريخ القبول:** 2023/05/17 **تاريخ النشر:** 2023/06/05

**ملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإحاطة بإحدى أهم المواضيع الاقتصادية التي شغلت الرأي العام مؤخرا؛ وهو موضوع القدرة الشرائية في الجزائر، وذلك من خلال فهم أسباب تراجعها وانعكاساتها على المستهلكين الجزائريين، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على الجانب التحليلي للمتغيرات و العوامل ذات صلة مباشرة بالقدرة الشرائية كالتضخم، وسعر صرف الدينار الجزائري، وإسقاطات جائحة كورونا، وخلصت الدراسة إلى أنّ تراجع القدرة الشرائية في الجزائر كان استجابة حتمية لارتفاع معدل التضخم في الجزائر والعالم ككل (التضخم المستورد)، وتراجع سعر صرف الدينار الجزائري، نهيك عن تداعيات الأزمة الصحية، فضلا عن وجود ممارسات غير تجارية داخل السوق المحلية كالمضاربة؛ كل هذه العوامل ساهمت في انخفاض الأجور الحقيقية، الأمر الذي دفع الجهات الوصية إلى تبني إجراءات عاجلة لدعم وتحسين القدرة الشرائية للمستهلكين؛ كإقرار زيادة في الأجور (الاسمية) من خلال التعديل في مكوناتها.

**الكلمات المفتاحية**

القدرة الشرائية؛ الأجور؛ التضخم؛ سعر الصرف؛ المضاربة.

**تصنيف JEL:** E24. J3. E31. E4

**Abstract**

This study aims to surround one of the most important economic topics that have occupied public opinion recently, which is the issue of purchasing ability in Algeria, by understanding the reasons for its decline and its repercussions on Algerian consumers. Such as inflation, the Algerian dinar's exchange rate, and the Corona pandemic's. The study concluded that the decline in purchasing ability in Algeria was an inevitable response to the high inflation rate in Algeria and the world (imported inflation), the decline in the exchange rate of the Algerian dinar, and the repercussions of the health crisis, in addition the existence of non-commercial practices. Within the local market as speculation; All these factors contributed to the decrease in real wages, which prompted the concerned authorities to adopt urgent measures to support and improve the purchasing ability of consumers, such as approving an increase in (nominal) wages through the amendment of its component

**Keywords**

purchasing ability; wages; inflation; the exchange rate; speculation

**JEL Classification Codes** : E24. J3. E31. E4

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: M.kesri@univ-djelfa.dz

## I. مقدمة:

شكّل الارتفاع المستمر لأسعار العديد من السلع والخدمات في الجزائر هاجسا لدى المستهلكين الجزائريين الذين فقدوا قدرتهم على تلبية احتياجاتهم اليومية الاستهلاكية بسبب ظهور موجات تضخمية مست أسعار مواد أساسية في سلة الغذاء، خاصة تلك المواد ذات الاستهلاك الواسع التي لا يمكن الاستغناء عنها على غرار؛ مادة السميد، الفرينة، البن، السكر، والزيت، والحليب، والبقوليات، والخضر، واللحوم، والعجائن، وغيرها كثير.

هذا الارتفاع في الأسعار أثّر على الأجور الحقيقية و جعل القدرة الشرائية في حالة تراجع مستمر بسبب مجموعة من العوامل منها؛ سياسة عرض النقود (في إطار التمويل غير التقليدي)، وسياسات التجارة الخارجية ( التضخم المستورد، إجراءات تخفيض الواردات، تعطّل سلاسل التوريد عالميا)، وتقلبات أسعار الصرف (تخفيض البنك المركزي لقيمة الدينار الجزائري لتصحيح وضع الميزانية ، وانخفاضه بسبب تراجع احتياطي الصرف الناتج عن تراجع أسعار النفط )، فضلا عن جائحة كورونا 2019 وما تسببت فيه من توقف العديد من النشاطات الاقتصادية ( نقص العرض السلعي والخدماتي، تسريح العمال، ارتفاع تكاليف الشحن ....ألخ)، ناهيك عن بعض الممارسات غير التجارية التي سادت الأسواق المحلية كالمضاربة والجشع و الإحتكار التي فرضها بعض التجار، فضلا عن عزوفهم عن التعامل بالفوترة؛ جاعلين أسعار أهم السلع في حالة إرتفاع مستمر ومقلق خاصة في الأسواق الموازية أين يسود منطق فرض أمر الواقع على المستهلك.

وللحد من تهاوي القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري أقرت السلطات العليا في البلاد (السيد رئيس الجمهورية)، والحكومة الجزائرية بعض الإجراءات التي من شأنها تحسين القدرة الشرائية، كتخفيض الضغط الجبائي على الأجور والمرتبات التي فقدت نسبة كبيرة من قيمتها الحقيقية، وتعديل الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين بما يساهم في زيادة الأجور، والسماح بوصول السلعة الى المستهلك دون المرور عبر الوسطاء التجاريين، وإصدار قوانين تحمي المستهلكين من الممارسات غير المشروعية لبعض التجار، وتحضير مشروع تحديد هوامش الربح للسلع الأساسية التي ينبغي أن لا يتجاوزها التاجر.

بناءً على سبق يمكن طرح إشكالية الورقة البحثية على النحو التالي :

**مـاهي أهم أسباب تراجع القدرة الشرائية في الجزائر؟ وما الإجراءات المتخذة في سبيل مواجهة ذلك؟**

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم القدرة الشرائية وما العوامل المؤثرة عليها ؟
- ماهي أهم العوامل التي أثّرت على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري ؟
- ما هي أهم الإجراءات المتخذة لمواجهة تراجع القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري ؟

وكإجابة مبدئية على هذه التساؤلات اعتمادنا على مجموعة من الفرضيات تمثلت في مايلي :

- يعبر عن القدرة الشرائية بكمية المقتنيات من السلع والخدمات مقابل الوحدة النقدية المدفوعة، وتتأثر بقيمة دخول الأفراد، ومعدل التضخم، وتقلبات سعر صرف العملة؛

- تأثّرت القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري بسبب تراجع سعر صرف الدينار الجزائري وارتفاع معدل التضخم (محليا وعالميا)، ووجود بعض الممارسات غير التجارية ؛ كالمضاربة والاحتكار؛

- للحد من تراجع القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري أقّرت الجهات الوصية جملة من الإجراءات من أهمها زيادة الأجور الاسمية للموظفين وذلك من خلال؛ تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي، وتعديل الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين، وإقرار البيع المباشر للسلعة من الفلاح إلى المستهلك مباشرة دون المرور عبر الوسطاء.

**الحدود الزمنية للدراسة:**

تم تركيز الدراسة خلال الفترة 2020-2023 وهي السنوات التي شهدت فيها القدرة الشرائية للجزائريين أدنى مستوياتها منذ عقود، كما شهدت أيضا إجراءات تحسين في الأجور.

**أهمية الدراسة**:

يكتسي موضوع القدرة الشرائية في الجزائر أهمية بالغة كونه يمس شريحة واسعة من المستهلكين الذين تراجعت أجورهم الحقيقة، الأمر الذي دفع السلطات إلى التدخل العاجل للحد من هذا التراجع، فضلا عن إرتباط هذا الموضوع بمؤشرات اقتصادية تعكس وضعية اقتصاد أي دولة.

**أهداف الدراسة** :

-إبراز كيفية تأثير بعض العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية على القدرة الشرائية للمستهلكين؛

- التعرف على أهم الإجراءات التي تم اعتمادها للحد من تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين.

**منهج الدراسة** :

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة؛ تّم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف الظواهر الاقتصادية الموجودة ضمن الدراسة وهي القدرة الشرائية والعوامل المؤثرة عليها كالتضخم وتقلبات سعر صرف العملة المحلية، والمضاربة، وكذا المنهج التحليلي من خلال التعرف بالدراسة والتحليل على أهم قرارات التي اتخذتها الجهات الوصية للحد من تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين.

**تقسيم الدراسة** :

للإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة على النحو التالي :

1 : مفهوم القدرة الشرائية والعوامل المؤثرة عليها ؛

2 : أسباب تراجع القدرة الشرائية في الجزائر؛

3 : الإجراءات المتخذة للرفع من القدرة الشرائية في الجزائر.

## II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

### 1. الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تطرقت إلى موضوع القدرة الشرائية بشكل مباشر أو، غير مباشر من خلال التطرق إلى إحدى المؤشرات والمتغيرات المرتبطة به، وتناولته من زوايا مختلفة، غير أنّ هذه الدراسات كانت في معظمها دراسات قياسية غاب عنها الجانب التحليلي الذي يمكن أن يلعب دورا مهما في إيضاح و إبراز العديد من الجوانب التي تتجاوزها أو تخفيها الدراسات القياسية (طبيعة الدراسة)، فضلا عن أنّ موضوع القدرة الشرائية قد يطلبه غير المتخصصين، الأمر الذي دفعنا إلى توضيح العديد من المفاهيم المرتبطة القدرة الشرائية وتحليلها وإبرازها من خلال دراستنا هذه بنوع من التفصيل، إضافة إلى تمديد فترة الدراسة إلى السنة الحالية 2023 وتوقعات السنة القادمة2024. ومن هذه الدراسات نذكر مايلي:

أ- دراسة **وليد فرجاني وعلي مكيدة**، بعنوان "مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري- دراسة قياسية-بإستعمال نموذج ARDL للفترة 1990-2018 نشرت بمجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد11 العدد04 جويلية2021، تناولت هذه الدراسة أثر المتغيرات المفسرة لمعدل التضخم كمحدد داخلي للقوة الشرائية للدينار الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى إعادة النظر في تقييم الأوزان الترجيحية للمستوى العام للأسعار، مع ضرورة تبني إقتصاد السوق الذي تكون فيه السوق المحدد الرئيسي لأسعار السلع للقضاء على التضخم ؛

ب- دراسة **نادية العقون** بعنوان "دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة حالة الجزائر للفترة 1970 2019"، نشرت بمجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد11العدد02 (2021)، تناولت هذه الدراسة أثر تغيرات سعر الصرف الرسمي على القدرة الشرائية للدينار الجزائري، وتوصلت إلى أنّ صعوبة تحقيق التنوع الاقتصادي أدى إلى تراجع مستمر في قيمة الدينار الجزائري، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم تدهور القدرة الشرائية للعملة المحلية ؛

ت - دراسة **شارفي عمر وبن دريس عدة** بعنوان" تحليل وتقييم القدرة الشرائية للأجور في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2019، نشرت بمجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد06 العدد01 (2022)، وتناولت هذه الدراسة تحليل وتقييم القدرة الشرائية لفئة الأجراء في الجزائر من المنظور الاقتصادي القياسي خلال الفترة 1980-2019، وتوصلت إلى أنّ معدل نمو الأجر الاسمي الفردي يتأثر سلبا بمعدل البطالة، ويتأثر بمعدل التضخم .

### 2. مفهوم القدرة الشرائية و العوامل المؤثرة عليها :

أ. **مفهوم القدرة الشرائية:** تعرف القدرة الشرائية بأنها كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها باستخدام وحدة نقدية واحدة، وترتبط القوة الشرائية بسعر صرف العملة، فتنخفض بإنخفاض قيمة العملة وترتفع بإرتفاع قيمتها. (العقون، 2021، صفحة 98)

وتنقسم القدرة الشرائية إلى نوعين هما: (العقون ، 2021، صفحة 98)

- القدرة الشرائية المحلية التي تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد .

- القدرة الشرائية الخارجية التي تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الأخرى.

ب. **العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية**:

تتأثر القدرة الشرائية بمجموعة من العوامل أبرزها :

**- الدخل المتاح** : الذي يشمل كافة المداخل الصافية للأفراد والأسر سواء كانت ناتجة عن أجور ومرتبات أو فوائد وأرباح أو عائدات مساهمات وغيرها، ويعد أصحاب الدخول الثابتة أكثر عرضة لمخاطر تذبذب القوة الشرائية خاصة عندما تكون نسبة التراجع في القوة الشرائية أكبر من نسبة المداخيل الحقيقة .

**- التضخم** : ويقصد به الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، فهو ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار، كما أنه ليس مجرد الإرتفاع النسبي في عدد معين من السلع ، لكنه الإرتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات (الأفندي ، 2014، صفحة 489)، ما يجعله يؤثر على القيمة الحقيقية للنقود، لأن هذه النقود مرتبطة بمستوى الأسعار عكسيا حيث ترتفع قيمة النقود كلما إنخفض مستوى أسعار السلع والخدمات، وتنخفض هذه النقود كلما إرتفع مستوى الأسعار(سليمان شبكة، 2008، صفحة 39) ، ويمكن قياس التضخم بإستخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، الذي يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود والتي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين، ويهتم في العادة بأسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات أي بأسعار التجزئة (قدي ، 2017، صفحة 46).

**- تقلبات سعر صرف العملة** : يعرف صرف عملة معينة بأنه عبارة عن عدد الوحدات من هذه العملة التي تدفع من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (مجيطنة، 2017، صفحة 71).

وتؤثر التغيرات في سعر الصرف على الأسعار المحلية من خلال ثلاث قنوات كما يلي: (جمال و بن لطرش ، 2020، الصفحات 177-178)

**القناة الأولى** :التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية **لجوستاف كاسل**، وفقا لأرائه فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل .

**القناة الثانية**: تبرز العلاقة بين سعر الصرف والتضخم من خلال تخفيض قيمة العملة، أي إرتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو ما يؤدي إلى رفع الأسعار محليا نتيجة إرتفاع الواردات، إلا أنّ قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، وبدائل الواردات محليا .

**القناة الثالثة** : وفي حال تخفيض قيمة العملة أيضا أو تعويمها، قد يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الأجور والرواتب، وذلك إذا تم إدراك دور النقابات العمالية والضغط الذي تزاوله للحفاظ على القدرة الشرائية للأجور.

كما تعد آلية العرض والطلب على العملة عاملا مهما في تحديد قوتها الشرائية ، فكلما زاد الطلب على العملة في السوق زادت قيمتها الأمر الذي ينعكس إيجابا على قوتها الشرائية ، والعكس صحيح أي كلما زاد عرض العملة انخفضت قيمتها وبالتالي تراجعت قوتها الشرائية.

### 3. أسباب تراجع القدرة الشرائية في الجزائر:

يعود تراجع القدرة الشرائية في الجزائر لمجموعة من العوامل أهمها :

أ. **التضخم** :

تتأثر القوة الشرائية للنقود بالتغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات في السوق، ذلك أن قيمة النقود تتحدد بكمية (أو مقدار) السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة في زمان ومكان معينين، وعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات في السوق (من جراء زيادة الطلب عليها أو نقص المعروض منها)، فإن ذلك يعني أن وحدة النقود التي كانت تشتري كمية معينة من السلع والخدمات لم يعد بوسعها شراء نفس الكمية من السلع والخدمات (الوادي واخرون، 2010، صفحة 72) ، وهو ما يحصل حاليا في السوق الجزائرية حيث تراجعت القدرة الشرائية بسبب إرتفاع المستوى العام للأسعار أي إرتفاع نسبة التضخم ( على غرار دول العالم ) .

ويعود إرتفاع نسبة التضخم في الجزائر إلى مجموعة من المحددات أو الأسباب والتي يمكن إجازتها فيما يلي :

- وجود فائض في الطلب الكلي مقابل محدودية العرض الكلي حيث أنه في ظل عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الجزائري على مواكبة الزيادة المطّردة في الطلب الكلي الناجم عن زيادة النمو الديمغرافي وما يتبعه من توسع الفئات العمرية المستهلكة لمختلف السلع والخدمات، وتغير السلوك الإستهلاكي للكثير من العائلات الجزائرية التي تغير نمط معيشتها (وجود طلب إضافي على بعض السلع والخدمات التي كانت تصنف في الماضي في خانة عدم الضروريات، الإستهلاك خارج المنزل بفعل الدراسة و العمل والإستشفاء والسياحة ....ألخ )، فضلا عن الميل الى الاستهلاك غير العقلاني (التبذير خاصة خلال شهر رمضان المبارك)، ناهيك عن تركّز الكثير من العائلات في المناطق الحضرية غير المنتجة للغذاء وهجران المناطق الريفية التي كانت على الأقل تضمن إنتاج الغذاء المحلي للكثير من هذه العائلات مثل اللحوم بمختلف أصنافها والأجبان، الحليب ، دون أن نغفل عن الزيادة المستمرة للإنفاق الحكومي ، وإعتماد إجراءات تخفيض الواردات التي لجأت إليها الحكومة بهدف الحد من نزيف العملة الصعبة ما تسبب في إختفاء أو ندرة بعض السلع من السوق المحلية مع بقاء الطلب دون تغير، كل هذه العوامل ساهمت في الضغط على الطلب الكلي مما أدى إلى ظهور التضخم، وبالتالي تراجع القدرة الشرائية .

وهذا ما يتوافق مع النظرية الكنزية التي ترى أنه " إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناضرة في حجم الإنتاج فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على إرتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى حالة تضخم حقيقي في الإقتصاد (بن علي و الطيب، 2008، صفحة 22).

**- زيادة عرض النقود**: شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة ضغوطا كبيرة على التوازنات المالية للدولة بسبب تراجع المداخيل الوطنية نتيجة تراجع أسعار البترول، وتآكل إحتياطي الصرف من العملة الصعبة، ونضوب صندوق ضبط الموارد، ما دفعها الى إعتماد خيار التمويل غير التقليدي أي طباعة النقود وضخها في الإقتصاد، لكن هذا الخيار لم يكن

ليحقق الشيء الكثير في ظل ثبات المعروض السلعي والخدماتي، والذي قاد إلى نتيجة حتمية وهي إرتفاع المستوى العام للأسعار أي إلى ظهور التضخم .

وهذا ما يتوافق مع النظرية الكمية للنقود التي ترى " أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم نتيجة الإختلالات بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات(بن علي و الطيب ، 2008، صفحة 20).

**- التضخم المستورد** : يظهر التضخم في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي عبر قناة التجارة الدولية من خلال أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار في السوق المحلية، بالإضافة إلى تأثير أسعار الصرف عليها (فرجاني و مكيدة ، 2021، صفحة 369)، وهو ما يحدث في الجزائر حاليا حيث يظهر التضخم المستورد بسبب الاعتماد كثيرا على الواردات في تغطية الطلب المحلي على السلع والخدمات التي تكون أسعارها مرتفعة في بورصات الأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال عندما ترتفع أسعار الطاقة عالميا (كما هو حاصل الآن مع أسعار الغاز التي بلغت مستويات قياسية) تزيد تكلفة إنتاج الكثير من المنتجات (بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء والوقود التي تستهلكه المصانع، ارتفاع تكاليف الشحن والنقل.....ألخ) ، فتعمد الدول المنتجة للسلع (المصدرة) الى إمتصاص فوارق وهوامش التكاليف أو الزيادة الناتجة عن هذا الإرتفاع فتعمد إلى زيادة أسعار منتجاتها (سلع نهائية، مواد أولية، مدخلات) التي تصدرها للدول المستوردة حال الجزائر، وهذا ما يعني إرتفاع أسعار هذه السلع داخل السوق المحلية مسببتا بذلك حدوث التضخم المستورد.

ومما هو جدير بالذكر أن معظم إقتصاديات الشركاء التجاريين للجزائر شهدت ارتفاعا كبيرا في نسب التضخم خاصة خلال السنة الماضية (2022)، والتي يمكن وصفها بسنة التضخم العالمي.

**ب- تراجع سعر صرف العملة الوطنية " الدينار الجزائري"** :

تأثّرت الأسعار المحلية لمعظم السلع والخدمات في الجزائر بتراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية خاصة اليورو والدولار (أهم عمولات الشركاء التجاريين للجزائر)، في مؤشر يعكس مدى تدهور القدرة الشرائية لحامل الدينار أي المستهلك الجزائري، ويعود هذا التراجع إلى :

**- تخفيض قيمة العملة**: لجوء بنك الجزائر إلى التقليل الإداري لقيمة الدينار في تناغم مع حقيقة السوق النقدية، ليعوض خسارة الميزانية من الجباية النفطية، وللحد من الواردات على أساس أن الإستيراد بالدينار الضعيف يقلل من تنافسية المنتوج الأجنبي في السوق المحلية لأنه يصبح سعره أعلى (مصيطفى، 2015، صفحة 193)، وعلى الرغم من أنّ هذا التخفيض يمكن أن يغذي ميزانية الدولة بإيرادات مرتفعة نتيجة إرتفاع عائدات تصدير النفط بالدولار المرتفع مقابل الدينار الضعيف، إلاّ أن إتخاذ هذا الإجراء للحد من الواردات قد لا يأتي بالنتائج المرجوة، لعدم قدرة الجهاز الانتاجي الوطني على تلبية الطلب المحلي.

**- إنخفاض قيمة العملة**: شهدت العملة الوطنية خلال السنوات الأخيرة ( سنة 2022 شهدت ارتفاع ملحوظ) تراجعا بسبب جملة من العوامل أهمها:

- تراجع المداخيل الوطنية من العملة الصعبة الناتج عن تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية، ما أدى إلى تآكل إحتياطي الصرف ومن ثم تراجع قيمة الدينار( تراجع أسعار البترول يقود إلى تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار).
- وجود عرض كبير للدينار في السوق الموازية في مقابل زيادة الطلب على العملات الأجنبية خاصة اليورو والدولار (آلية العرض والطلب )، الأمر الذي أدى تراجع قيمة العملة الوطنية .

**- إنعكاسات الدينار الضعيف على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري**

أثّر تراجع قيمة العملة المحلية على القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائرين من خلال :

- إرتفاع أسعار السلع غير المدعمة ( السيارات، قطع الغيار، الدواء، العلاج بالخارج، الملبس )(مصيطفى، 2015، صفحة 193).
- يتسبب تخفيض قيمة العملة في إرتفاع أسعار الواردات ، وبالتالي تؤثر على الأسعار المحلية للسلع القابلة للتداول (بن الزاوي، 2016، صفحة 120)
- يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى إنخفاض الأجور الحقيقية (بن الزاوي، 2016، صفحة 119) ، ما يدفع المستخدمين (النقابات العمالية ) إلى المطالبة برفع الأجور، وحين تستجيب الجهات الوصية لهذه المطالب تكون هناك زيادة في حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق ( توجه للإستهلاك وليس للإدخار ) دون مقابل إنتاجي، مايفرز ضغط على الطلب الذي يقود بدوره إلى حدوث التضخم ومنه تراجع القدرة الشرائية.
- تراجع قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية( خاصة عملة الإستيراد) يؤدي إلى زيادة تكاليف السلع والخدمات المستوردة، وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع أسعار هذه السلع والخدمات في السوق المحلية، خاصة أسعار المواد الغذائية التي تأخذ الحيز الأكبر في هيكل الواردات، ما يؤدي الى ظهور التضخم الذي يؤدي بدوره إلى تراجع القدرة الشرائية للعملة.
- الإنخفاض المستمر لقيمة الدينار يؤدي إلى إختفاء قيم نقدية صغيرة من التداول لعدم أهميتها في المعاملات التجارية.

**ت - تداعيات جائحة كورونا 2019:**

لم تكن السوق المحلية في الجزائر في منأى عن الصدمة الإقتصادية التي أحدثتها جائحة كورونا 2019، حيث شهدت الأسعار المحلية لمعظم المواد الغذائية الأساسية إرتفاعا كبيرا أثّر على القدرة الشرائية للكثير من المستهلكين الجزائرين ، وذلك بسبب العوامل التالية:

- حدوث إضطرابات في المعروض الغذائي العالمي نتيجة تعطل سلاسل التوريد بسبب سياسات الدول في تقييد صادراتها من المنتجات الغذائية خوفا من نفاذ المخزون، وتوقف العديد من المصانع المنتجة للغذاء عن العمل ( أو في أحسن الأحوال العمل بقدرات إنتاجية أقل )، كلها عوامل جعلت الأسواق المستوردة للغذاء حالة السوق الجزائرية تتحمل تبعات نقص المعروض السلعي، مقابل بقاء مستويات الطلب محليا مرتفعة، وهو ما أدى إلى إرتفاع الأسعار وبالتالي ترجع القدرة الشرائية للمستهلكين .

- توقف معظم الأنشطة الإقتصادية محليا، خاصة تلك الأنشطة المنتجة للغذاء، بسبب نقص مخزون المواد الأولية والمدخلات التي مصدرها الإستيراد .

- كثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر الإقتصادية كالتضخم(بن حمود ، 2008، صفحة 175)، الذي يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية، وهو ما حدث لمعظم المستهلكين الجزائريين الذين تأثّروا نفسيا بسبب هذا الوباء، وما يمكن أن يخلفه من ضحايا، وتأثّروا بإجراءات الإغلاق وكذلك بالإشاعات والتوقعات المستقبلية مما ستؤول إليه الأوضاع خلال فترة إنتشار الوباء، خاصة أولئك المستهلكين الذين لا يثقون في سلوك السوق المحلية التي يتسم الكثير منها بنقص في التنظيم والضبط والرقابة وإنتشار ظواهر الإحتكار والمضاربة، ما جعلهم يحدثون زيادة مفاجئة في الطلب الكلي على أهم السلع الاستهلاكية الضرورية، مما دفع الأسعار نحو الإرتفاع مسببتا بذلك تراجع القدرة الشرائية للكثير من المستهلكين .

- بسبب إجراءات الحجر التي فرضت على المواطنين ( كإجراء وقائي) تراجع مستوى نشاط السوق الموازية التي تختزن نسبة كبيرة من العمالة، وتضمن الكثير من إمدادات الغذاء للعديد من العائلات، وهو ما أثّر سلبيا على دخل الأفراد والعائلات من جهة، وأثّر على مستوى إنتاج وعرض السلع والخدمات من جهة أخرى .

**ث - المضاربة:**

لا تختلف التفسيرات والتحليلات بأن إرتفاع الأسعار محليا ( في الجزائر) وما نجم عنه من تراجع في القدرة الشرائية كان سببه الرئيس والأهم هو إرتفاع معدل التضخم، وتراجع سعر صرف العملة الوطنية، وإسقاطات جائحة كورونا2019 على ميزانية العائلات (نفقات الأسر)، وتراجع المعروض السلعي والخدماتي ، لكن ذلك لا يخفي وجود عامل أخر يلعب دور كبير في التأثير على معطيات السوق وبالتالي التأثير على مستويات الأسعار وهو عامل التوزيع الناتج عن فعل المضاربة والإحتكار الذي إتخذه بعض التجار" سماسرة الأسواق" لتعظيم أرباحهم على حساب القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين، في تحدي واضح لقواعد الممارسات التجارية التي تخضع لقانون العرض والطلب، مادفع الجهات الوصية للتدخل وسن قانون مكافحة المضاربة (قانون15-21).

ويقصد بالمضاربة هنا بالمضاربة غير المشروعة التي تشمل كل تخزين أو إخفاء للسلع أو البضائع بهدف إحداث ندرة في السوق وإضطراب في التموين، وكل رفع أو خفض مصطنع في أسعار السلع والبضائع، كما يعتبر من قبل المضاربة غير المشروعة ترويج أخبار كاذبة أو مغرضة عمدا بين الجمهور بغرض إحداث إضطراب في السوق ، ورفع الأسعار بطريقة مباغتة وغير مبررة"(الجريدة الرسمية، 2021، صفحة 07).

تسببت المضاربة في إرتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية، ومن ثم تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين من خلال :

- قيام المضاربون بتموين السوق وفقا لرغباتهم، وحسب الأسعار التي يرغبون بها، دون النظر إلى حاجة السوق لمزيد من العرض، الأمر الذي خلق عدم التوازن في السوق بين العرض المحدود المتحكم فيه، والطلب المتزايد غير المتحكم فيه، الأمر الذي شكّل ضغطا على السوق ساهم في إرتفاع الأسعار.

- وجود حالات تخزين الكثير من المواد الغذائية خاصة المواد ذات الإستهلاك الواسع، ثم إعادة إخراجها للسوق عند إرتفاع أسعارها ( إفتعال الندرة ).

- إستغلال المضاربون لبعض الإختلالات التنظيمية التي تعاني منها الأسواق (خاصة الأسواق الجوارية)، ما فسح المجال للمضاربين بفرض سلوكياتهم التي خلقت الندرة والفوضى والإشاعة التي مسّت الكثير من المواد الأساسية مثل السميد والحليب، ومادة الزيت، وبعض الخضر مثل مادة البطاطا، إذ كيف نفسر إرتفاع أسعار هذه المواد وبلوغها مستويات قياسية (في حال توفرها)، في الوقت الذي بلغت مستويات إنتاجها حدود المطلوب، ثم إنه تم ضخها في السوق بشكل منتظم وأحيانا بفائض عرض لكبح محاولات التخزين وخلق الندرة، هذا الأمر يقود إلى تفسير وحيد، وهو وجود مشكل في التوزيع ناجم عن فعل المضاربة التي أثرت على الأسعار ومنها على القدرة الشرائية .

وهنا ينبغي أن نشير إلى وجود سلوكيات سلبية لبعض المواطنين ساهمت في تغذية الإشاعات ما جعل الكثير من المستهلكين يصابون بالذعر، والإنسياق وراءها، الأمر الذي دفعهم إلى زيادة طلبهم على المواد الغذائية، وبالتالي الضغط على الأسعار نحو الارتفاع.

- **إستغلال المضاربون هامش تغير حركة الأسعار**: بإعتبار أن الطلب المحلي على السلع والخدمات يتم تغطيته ( كما سبق ذكره ) بالإعتماد على الواردات، فعندما ترتفع كلفة هذه الواردات يعمد بعض المستوردون إلى رفع أسعار السلع المستورد لتغطية إرتفاع هذه التكاليف المضافة، وهذا ما يستغله بعض التجار لتعظيم أرباحهم بزياد هامش ربح بنسب أكبر من نسب التغيرات المسجلة في تكلفة الواردات، محملين بذلك المستهلك النهائي تبعات إستغلال هاته (الحجة الاقتصاية)، الأمر نفسه يحدث عندما تكون هناك زيادة معينة على مستوى وحدات الإنتاج يعمد المضارب إلى إستغلال ذلك بفرض زيادة أكبر، بما ينعكس سلبا على المستهلك النهائي .

- حالات النقص في بعض المواد الغذائية التي شهدتها بعض الأسواق المحلية نتجت في بعض الأحيان عن تقلبات الدورة الاقتصادية (تراجع مستويات إنتاج بعض الوحدات الإنتاجية، توقف بعض المصانع عن العمل للصيانة أو الجرد السنوي أو حتى وجود إضرابات العمال .....ألخ) ، هذا الأمر إستغله من يحبذ الممارسات غير التجارية ليجعل منه أزمة حقيقة في عدم توفر منتجات إستهلاكية في غاية الأهمية، بإحتكار كميات كبيرة منها وإعادة عرضها بأسعار مرتفعة مؤثرا بذلك على القوة الشرائية للمستهلكين .

**4. الإجراءات المتخذة للرفع من القدرة الشرائية في الجزائر:**

للحد من تراجع القدرة الشرائية للفرد الجزائري تم إعتماد الإجراءات التالية :

**أ.** رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من ثمانية عشر (18) ألف دينار جزائري إلى عشرون(20) ألف دينار جزائري أي زيادة ألفا دينار جزائري بداية من شهر جوان 2020 (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 05)؛

**ب.** إلغاء كلي للضريبة على الدخل الإجمالي للموظفين الذين لا تتجاوز أجورهم ثلاثون(30) ألف دينار جزائري شهريا بداية من شهر جوان 2020؛

**ث.** تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي للموظفين (تخفيف الضغط الجبائي على الأجور التي تفوق ثلاثون(30) ألف دينار جزائري) بداية من أول شهر من السنة الماضية (2022) (الجريدة الرسمية، 2021، صفحة 13)، مما ساهم في زيادة أجورهم الاسمية (النقدية)، والتي تختلف قيمتها من موظف إلى أخرى (زيادة الأجور الإسمية - النقدية- وليس الحقيقية رغم أنه مفيد، إلاّ أنه لا يحل مشكلة تدهور القدرة الشرائية إلا إذا أقترن بزيادة مماثلة في الانتاج، لأن طرح المزيد من النقود في السوق معناه مزيد من الطلب مقابل عرض محدود، هذا الأمر قد يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع، لهذا من المهم جدا زيادة العرض من خلال زيادة الإنتاج لإحداث التوازن في السوق) ؛

**ج.** زيادة منح ومعاشات المتقاعدين بنسب تتروح مابين 02 إلى 10%إبتداء من شهر ماي 2021 وذلك عل النحو التالي:

* بالنسبة للفئة التي يقل معاشها عن خمسة عشر (15) ألف دينار جزائري تستفيد من نسبة زيادة قدرها 10%؛
* بالنسبة للفئة التي يتراوح معاشها ما بين خمسة عشر (15) ألف دينار جزائري إلى عشرون (20) ألف دينار جزائري تستفيد من نسبة زيادة قدرها 5 % ؛
* بالنسبة للفئة التي يتراوح معاشها ما بين عشرون (20)ألف دينار جزائري إلى ثلاثة وأربعون (43) ألف دينار جزائري تستفيد من نسبة زيادة قدرها 3 % ؛
* بالنسبة للفئة التي يفوق معاشها ثلاثة وأربعون (43) ألف دينار جزائري تستفيد من نسبة زيادة قدرها 2 %.

**د. تعديل الشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين**: حيث تم في السنة الماضية (2022) رفع النقطة الإستدلالية في شقها العمودي من خلال زيادة عدد نقاط الرقم الاستدلالي الأدنى لكل صنف ( 50 نقطة) مما نجم عنه زيادة في الراتب الأساسي ومن ثم حدوث زيادات في المنح والتعويضات وهذا ما قاد إلى زيادة الأجور الصافية المدفوعة (الاسمية)، وفي شقها الأفقي من خلال زيادة عدد نقاط الرقم الاستدلالي للدرجات ( تختلف حسب كل درجة )(الجريدة الرسمية، 2022، صفحة 04)، ليعاد تعديلها مرة ثانية على مدى سنتين، حيث تم إضافة 75 نقطة إستدلالية في السنة الحالية (2023)، و من المنتظر إضافة 75 نقطة إستدلالية للسنة المقبلة (2024)، لينجر عن ذلك زيادات في الأجور الاسمية (النقدية) تتراوح مابين أربعة آلاف وخمسمائة (4500) دينار جزائري إلى ثمانية آلاف وخمسمائة (8500) دينار جزائري وذلك حسب الرتب، والتي سيستفيد منها 2.8 مليون عامل ومتعاقد؛

**هـ. تقديم إعانات للعاطلين عن العمل**: بهدف تحسين وضعهم المعيشي ( وفق شروط معينة )(الجريدة الرسمية، 2022، صفحة 11)؛

**و. تسوية وضعية العمال المؤقتين**: حيث تم تثبيتهم في مناصب دائمة الأمر الذي مكّن من تحسين وضعهم المعيشي وقدرتهم الشرائية ؛

**ز. إقرار البيع المباشر للمنتجات من الفلاح إلى المستهلك**(عيساوي، 2021) : حيث رخّصت وزارة التجارة وترقية الصادرات للفلاحين ببيع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلكين دون المرور عبر الوسطاء وذلك للحد من المضاربة والإحتكار، وهذا ما يمكن المستهلك من الحصول على السلع المرغوبة بسعر أقل مما لو حصل عليها بوجود وسطاء تجاريين، وبالرغم من أنّ هذا الإجراء يمكن أن يحسّن من وضعية الأسعار بالنسبة للمستهلك إلاّ أنه لا يخلو من بعض التحديات كونه صعب التجسيد والنجاح لعدم قدرة الفلاحيين على طرح منتجاتهم في السوق مباشرة لأن أغلبهم لايملكون الوقت الكافي للنزول إلى الأسواق وإهمال حقولهم (المتابعة اليومية للمحاصيل، الجني...ألخ)، فضلا عن عدم إمتلاك بعضهم لوسائل نقل البضائع والمنتجات، ناهيك عن أنّ أغلبهم يفتقد لمعرفة آليات عمل أسواق التجزئة ؛

**ح.** ضخ بعض الدواوين الفلاحية (مثل ديوان اللحوم ، ديوان الحبوب والخضر ) كميات كبيرة من المخزون في الأسواق للحد من الندرة، والدفع بالأسعار نحو الإنخفاض ؛

**ط. المحافظة على سياسة الدعم الاجتماعي** :حيث تتحمل الخزينة العمومية أثر إرتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية في الأسواق العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من حدة تراجع القدرة الشرائية محليا؛

**ي.** إقرار قانون مكافحة المضاربة (سالف الذكر) الذي من شأنه أن يحد من الممارسات غير التجارية التي ساهمت في لهيب الأسعار، بما ينعكس إيجابا على المستهلكين ؛

**ك.** تجميد الضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، لاسيما تلك الضرائب التي تضمنها قانون المالية للسنة الماضية (2022)(عبد المومن، 2022) ؛

**ل.** تحضير مشروع قانون تسقيف هوامش الربح للتجار يراعي مصالحهم ومصالح المستهلكين:(وكالة الأنباء الجزائرية،2021) بموجب نص هذا المشروع يصبح التجار ملزمون بتسويق وبيع منتوجاتهم ( السلع الأساسية ) بهامش ربح معقول حيث لا مجال للغلو والإستغلال، وبالرغم من أن هذا الإجراء يمكن أن يساهم في تراجع أسعار العديد من المنتجات بما ينعكس إيجابا على القدرة الشرائية للمستهلكين، إلاّ أنه يمكن أن يكون سببا في ظهور مشاكل في العملية التجارية ( مثل إختفاء بعض المنتجات من الأسواق بدافع غياب التحفيز)، لهذا من المهم جدا التعامل مع هذا الإجراء بنوع من الحذر والإحترافية حين تطبيقه ؛

تجدر الاشارة أنّ زيادة أجور ومنح عمال القطاع الخاص، والقطاع الاقتصادي تخضع للإتفاقيات الجماعية بين المتعامل (الهيئة المستخدمة)، والشريك الاجتماعي (ممثلو العمال) .

**الجدول رقم (01): أهم الإجراءات النقدية التي تّم إقرارها لتحسين القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين.**

| الإجراء المعتمد | تاريخ الاستفادة من الإجراء | الأثر المالي للإجراء | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| إلغاء الضريبة على الدخل الاجمالي | 01جوان2020 | 50 مليار دينار جزائري | لمن تقل اجورهم عن 30 ألف دينار جزائري |
| رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بألفا دينار جزائري | 01جوان2020 | غير معروف | من 18 ألف دينار جزائري إلى 20 ألف دينار جزائري لأول مرة منذ سنة2011 |
| زيادة منح ومعاشات التقاعد بنسبة تتراوح من02إلى10% | ماي 2021 | 90مليار دينار جزائري | تم إقرار هذه الزيادات في سنة2022 |
| تخفيض الضريبة على الدخل الاجمالي | 01جانفي 2022 | 180مليار دينار جزائري | لمن تفوق اجورهم 30 ألف دينار جزائري |
| زيادة نقاط الشبكة الاستدلالية للموظفين | 01جانفي 2022 | 220مليار دينار جزائري | تم إضافة 50نقطة إستدلالية |
| | 01جانفي2023 | 350مليار دينار جزائري | تم إضافة 75 نقطة إستدلالية |
| إقرار منحة للعاطلين عن العمل | مارس 2022 | 145مليار دينار جزائري | إستفاد من هذه المنحة قرابة 1,9 مليون بطّال |
| | 01جانفي 2023 | غير معروف | ينتظر رفع قيمة هذه المنحة بألفا دينار جزائري |
| تسوية وضعية العمال المؤقتين | من سنة 2020 إلى غاية نهاية عمليات التثبيت | غير معروف | الأثر المالي لهذه العملية يختلف ويتغير تبعا لتغير أعداد المستفيدين من عملية الترسيم |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد33 المؤرخ في 04 جويلية 2022 والقانون المالية لسنة 2022.

يلخص لنا الجدول أعلاه كل التدابير والاجراءات النقدية السابقة الذكر والمتخذة من طرف السلطات الجزائرية لتحسين القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين من جهة والحفاظ على قيمة الدينار الجزائري من جهة أخرى.

## III. الخلاصة:

من خلال دراستنا لموضوع تقلب القدرة الشرائية في الجزائر، تبيّن لنا أن مشكل تراجع هذه الأخيرة يتجاوز الظرف(حالة عارضة)، إلى حالة ناتجة أساسا عن ضعف سعر صرف الدينار الجزائري سواء بسبب التخفيض الإداري أو الإنخفاض القصري، فضلا عن ضعف بنية التجارة الخارجية من خلال الإعتماد كثيرا على الواردات في تغطية الطلب المحلي الأمر الذي يسبب سرعة التأثّر بالصدمات الخارجية (التضخم المستورد، نقص الإمدادت من الخارج، إرتفاع تكاليف الشحن)، وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على مواكبة الطلب المحلي، وجود إختلالات تنظيمية تخص الأسواق مما أدى إلى بروز بعض الممارسات غير التجارية كالمضاربة و الإحتكار، ضعف الأجور الحقيقة، كلها عوامل ساهمت في تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين. وعليه يمكن إقتراح التوصيات التالية :

- زيادة الإنتاج الوطني الحقيقي، خاصة من المنتجات ذات الإستهلاك الواسع من خلال خلق الإستثمارات، ومرافقة المستثمرين الناشطين في المجال الفلاحي على وجه الخصوص بإعتبار أن هذا القطاع هو المنفذ الوحيد الذي يمكن أن يضمن إمدادات الغذاء ومن ثم الاكتفاء الغذائي الذاتي؛
- تشجيع الصناعات التحويلية ؛
- عدم الاتكال على الواردات في تلبية الطلب الداخلي من السلع النهائية الموجهة للاستهلاك ، خاصة واردات الغذاء التي كثيرا ما تكون لها مرونة كبيرة نحو الارتفاع، ومراعاة الطلب المتزايد في ظل الإرتفاع الحاد الذي عرفته معظم أسعار الغذاء عالميا، وأخذ بعين الإعتبار تحذيرات منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ( الفاو ) بخصوص هذا الارتفاع القياسي من العواقب التي قد يتحملها الجميع، خاصة الدول غير المنتجة للغذاء؛
- تنظيم الأسواق خاصة الجوارية منها، وإدخال الأسواق الموازية في الدائرة الرسمية، حتى يتسنى معرفة حركة الأسعار وهوامش الربح؛
- تفعيل آليات الرقابة على الأسواق للحد من الممارسات السلبية لبعض التجار ؛
- إيلاء أهمية بالغة لمسألة الأجور الحقيقية ( مراعاة معدل التضخم )؛
- تشجيع المنافسة بين المنتجين لضمان عرض وفير من السلع ؛
- ضرورة تحلي المستهلكين باليقضة، وروح المسؤولية وعدم الإنسياق وراء الإشاعات التي تغذي الندرة وبالتالي إرتفاع الأسعار؛
-ضرورة مواكبة المستهلكين للإجراءات التي إتخذتها الحكومة لصالحهم، فعلى سبيل المثال يجب على المستهلك أن يكون فاعلا في تغيير وضع الأسعار من خلال ترشيد إستهلاكه، وتجنب التبذير والتخزين، وإكتساب ثقافة المقاطعة؛ حيث لايعقل أن يكون تغيير وضع القدرة الشرائية من طرف واحد ( الحكومة )، والعنصر الأساس (المستهلك)غير جاهز أو غير مبالي بالوضع ؛

- تكثيف جهود التعاون بين مختلف الفاعلين في السوق الوطنية ( الوزارات الوصية، جمعيات التجار، والمنتجين، والمستوردين، وحتى المصدّرين، وجمعيات حماية المستهلك ).

## IV. الهوامش والإحالات:


1. الجريدة الرسمية. (2021). قانون رقم 21-15 المؤرخ في 28ديسمبر 2021 يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 99 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2021.
2. الجريدة الرسمية. (2020). قانون 20-07 المؤرخ في 04 يونيو 2020 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 33 المؤرخ في 04 يونيو 2020.
3. الجريدة الرسمية. (2021). قانون رقم 21-16 المؤرخ في 30ديسمبر 2021يتضمن قانون المالية لسنة2022. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 100 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021.
4. لجريدة الرسمية. (2022). مرسوم رئاسي رقم 22-138 مؤرخ في 31 مارس 2022 يحددالشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 23 الصادر بتاريخ 06 ابريل 2022.
5. الجريدة الرسمية. (2022). مرسوم تنفيذي رقم 22-70 مؤرخ في 10 فبراير 2022 يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها والتزامات المستفيدين منها . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 11 الصادر بتاريخ 27 فبراير 2022.
6. أمال عيساوي. (2021). البيع المباشر من المنتج للمستهلك. www.echoroukonline.com، 08-09-2021.
7. بشير مصيطفى. (2015). نهاية اليع - الأزمة والحل -. الجزائر : جسور للنشر والتوزيع .
8. بلعزوز بن علي، و محمدي الطيب. (2008). دليلك في الاقتصاد. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
9. خالد أحمد سليمان شبكة. (2008). التضخم وأثره على الدين -دراسة مقارنة -. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
10. سكينة بن حمود . (2008). مدخل لعلم الاقتصاد. الجزائر: دار المحمديةالعامة.
11. سويج جمال، و عطاء الله بن لطرش . (2020). إختبار أثر أسعار صرف الدينار على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 174-191.
12. عبد الرزاق بن الزاوي. (2016). عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
13. عبد المجيد قدي . (2017). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
14. محمد أحمد الأفندي . (2014). النظرية الإقتصادية الكلية السياسة والممارسة (الإصدار دار الأمين للنشر والتوزيع، المجلد الطبعة 02). صنعاء، اليمن.
15. محمد عبد المومن. (2022). رئيس الحمهورية يأملا بتجميد كل الضرائب والرسوم الجديدة إلى لإشعار آخر . https/www.elbilad.net، 13-02-2022.

16.محمود حسين الوادي، و اخرون. (2010). النقود والمصارف. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
17.مسعود مجيطنة. (2017). دروس في المالية الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
18.نادية العقون . (2021). دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة حالة الجزائر للفترة 1970-2019 . مجلة الاقتصاد الصناعي ، 64-116.
19.وكالة الأنباء الجزائرية . (2021). التحضير لمشروع قانون لتسقيف هوامش الربح. https/www.aps.dz/ar/economie، 31-12-2021.
20.وليد فرجاني ، و علي مكيدة . (2021). مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري -دراسة قياسية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 365-382.